مرسوم اتحادي رقم (77) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية بولندا بشأن التعاون القانوني في المسائل الجنائية

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية بولندا بشأن التعاون القانوني في المسائل الجنائية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 22 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتـاريخ: 08 / شوال / 1444هـ
الموافق: 28 / أبريل / 2023م

اتفاقية

بين

الامارات العربية المتحدة

و

جمهورية بولندا

بشأن

التعاون القانوني في المسائل الجنائية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية بولندا

يشار اليهما فيما يلي بـ "الطرفين"

رغبة في تحسين التعاون القانوني في المسائل الجنائية بين الطرفين بقصد منع الجريمة على اساس من الاحترام المتبادل للسيادة، المساواة والقيم المشتركة.

إصراراً على حماية حقوق الانسان وسيادة القانون.

أخذاً بعين الاعتبار أن هذا الغرض يمكن تحقيقه بإبرام اتفاقية ثنائية تنشئ عملاً مشتركاً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم.

اتفقا على ما يأتي: -

الجزء الأول

أحكام عامة

المادة 1 تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية: -

أ) " الطرف الطالب" يقصد به الطرف مقدم طلب المساعدة القانونية أو التسليم.
ب) " الطرف المطلوب اليه" يقصد به الطرف المستلم لطلب المساعدة القانونية أو التسليم.
ج) " طرف العقوبة" يقصد به الطرف الذي وقعت فيه العقوبة على الشخص الذي يجوز نقله أو تم نقله بموجب هذه الاتفاقية لغرض قضاء عقوبته / عقوبتها.
د) " طرف التنفيذ " يقصد به الطرف الذي يجوز نقل الشخص المحكوم عليه إليه او تم نقله بموجب هذه الاتفاقية لغرض قضاء عقوبته / عقوبتها.
ه) "البيانات الشخصية" يقصد بها أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي، والتي تمكن من إثبات هوية هذا الشخص مباشرة أو غير مباشرة بالأخص استنادا إلى رقم هوية معين أو واحد أو أكثر من

العناصر المميزة التي تصف خصائصه أو خصائصها، سواء بدنية، نفسية، عقلية، اقتصادية، ثقافية أو اجتماعية.

و) " الطرف الناقل للبيانات" يقصد به الطرف الذي ينقل معلومات تحتوي على البيانات الشخصية، فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية.

ز) " الطرف المستلم للبيانات" يقصد به الطرف الذي يستلم معلومات تحتوي على البيانات الشخصية فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية.

ح) " حكم" يقصد به قرار محكمة نهائي بالبراءة أو قرار محكمة نهائي بالإدانة والذي يوقع عقوبة على مرتكب جريمة.

ط) " شخص محكوم عليه" يقصد به شخص صدر ضده حكم بالإدانة كما هو مشار إليه في البند (ح) أعلاه في أراضي أحد الطرفين.

ي) " عقوبة" يقصد بها أي عقوبة بالحرمان من الحرية لفترة محددة أو غير محددة من الوقت توقع في حكم الإدانة المشار إليه في البند (ح) أعلاه.

ك) "سلطة قضائية" يقصد بها محكمة أو مكتب المدعي العام.

المادة 2
عدم التطبيق

1. لا تطبق هذه الاتفاقية على:

أ) تنفيذ الاحكام في أراضي الطرف المطلوب إليه الصادرة في الطرف الطالب باستثناء المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب إليه.

ب) نقل الإجراءات في مسائل جنائية.

2. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يخول أي طرف للقيام في أراضي الطرف الاخر بممارسة اختصاص وأداء مهام تكون محفوظة حصرياً بموجب قانونه الوطني لسلطات ذلك الطرف الآخر.

المادة 3
السلطات المركزية

1. يعين كل طرف سلطة مركزية مسؤولة عن إرسال، استلام ونقل الطلبات المشار إليها في هذه الاتفاقية إلى السلطات المختصة علاوة على أداء مهام اخرى مبينة في هذه الاتفاقية.
2. يخطر كل طرف الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية عن اسم السلطة المركزية المشار إليها في البند 1، علاوة على أي تغييرات في اسم السلطة المركزية.

المادة 4
العلاقة مع اتفاقيات أخرى

1. لا تمنع المساعدة والاجراءات المبينة في هذه الاتفاقية أي من الطرفين من منح المساعدة إلى الطرف الآخر وفقا لأحكام أي اتفاقيات دولية أخرى.
2. لا تعفى هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى مطبقة.

المادة 5
تبادل المعلومات بين السلطات المركزية

يجوز للسلطات المركزية أن تتبادل مباشرة معلومات متعلقة بالقانون والممارسات القضائية في بلديهما المعنيين علاوة على نصوص القوانين المطبقة.

المادة 6
استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية

لغرض هذه الاتفاقية يجوز للطرفين الاتفاق على استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، وخاصة الفيديو المباشر أو أي وسائل اتصال مناسبة أخرى وفقًا للقانون الوطني وإجراءات كل طرف، على وجه الخصوص لأخذ أدلة من الشهود، الضحايا أو الخبراء.

المادة 7
اللغة، إرسال الطلبات والتوثيق

1. يقدم أي طلب والردود بموجب هذه الاتفاقية خطياً ويرسل بواسطة السلطة المركزية عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى الانجليزية وتكون موقعة ومختومة رسمياً بواسطة السلطات المختصة. لا تحتاج مثل هذه الطلبات والمستندات لتوثيق.
3. في الحالات العاجلة يجوز إرسال الطلبات والمستندات الداعمة مباشرة بين السلطات المركزية بواسطة الفاكس، البريد الالكتروني أو أي وسائل اتصال الكترونية أخرى تمكن من تسجيل الطلب خطياً والتحقق من توثيقه. في هذه الحالة على الطرف الطالب إرسال أصول الطلب والمستندات الداعمة إلى الطرف المطلوب إليه خلال 30 (ثلاثين) يوماً وفقا للبندين 1 و 2.

المادة 8
حماية البيانات الشخصية

لغرض حماية البيانات الشخصية التي نقلت في تطبيق هذه الاتفاقية تطبق المبادئ التالية: -

أ) تستخدم البيانات فقط لغرض تنفيذ الطلب المقدم بموجب هذه الاتفاقية.

ب) على الطرف مستلم البيانات بناء على طلب إخطار الطرف ناقل البيانات عن طريقة استخدام البيانات المرسلة، بالإضافة الى نتيجة الدعوى.

ج)يكون الطرف ناقل البيانات مسؤولا عن سلامة البيانات المنقولة، على الطرف ناقل البيانات إخطار الطرف مستلم البيانات من غير ابطاء عن البيانات التي تبين أنها غير صحيحة أو نقلها غير مسموح به، في مثل هذه الحالة على الطرف مستلم البيانات تصحيح البيانات أو حذف البيانات غير المسموح بها.

د) على الطرف ناقل البيانات الإشارة إلى موعد نهائي لمحو البيانات المنقولة من الأنظمة الرقمية بواسطة الطرف مستلم البيانات. يجب محو البيانات فوراً بعد الانتهاء من أسباب نقلها ويخطر الطرف ناقل البيانات وفقاً لذلك.

ه) على السلطات المختصة لكلا الطرفين حماية البيانات المنقولة بكفاءة من الدخول غير المصرح به، التغيير غير المصرح به أو الافصاح غير المصرح به. على الطرف مستلم البيانات تأمين تلك البيانات بكفاءة من الدخول الغير مصرح به، الاستخدام الغير مصرح به، التغيير، الفقد، الضرر أو الإتلاف.

و) يجب تزويد الشخص الذي نقلت بياناته الشخصية، بناء على طلبه أو طلبها ووفقاً للقانون الوطني للطرف ناقل البيانات بالمعلومات عن البيانات، بالإضافة إلى الغرض المقصود الذي ستستخدم من أجله، يجوز للطرف مستلم البيانات رفض طلب الشخص المذكور أعلاه إذا كان ذلك ضروريا لغرض تفادى إعاقة الاستفسارات الرسمية أو القانونية، التحقيقات أو الإجراءات، تفادي المساس بمنع، كشف، تحقيق أو مقاضاة الجرائم الجنائية أو تنفيذ عقوبات جنائية، حماية الأمن العام، حماية الأمن الوطني، حماية حقوق وحريات الآخرين.

المادة 9
السرية وقيود الاستخدام

1. على الطرف المطلوب إليه، إذا طلب الطرف الطالب ذلك، الحفاظ على سرية الطلب ومحتوياته. إذا تعذر تنفيذ الطلب دون الاخلال بالسرية، على السلطة المركزية للطرف المطلوب إليه إخطار السلطة المركزية للطرف الطالب بذلك وعلى الطرف الطالب التقرير ما إذا كان يرغب في تنفيذ الطلب بالرغم من ذلك.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه طلب الحفاظ على سرية المعلومات أو الأدلة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية أو يتم استخدامها وفقا لشروط معينة. إذا قبل الطرف الطالب تلك الشروط، فعليه التقيد بها.
3. على الطرف الطالب تقديم ضمان بعدم استخدام المعلومات أو الأدلة التي تم الحصول عليها، أو أي شيء مستمد منها، لأغراض غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

المادة 10
النقل بالعبور

1. على كل طرف، بناء على طلب وبموجب قوانينه الوطنية، السماح بالنقل بالعبور عبر أراضيه لشخص تم تسليمه من طرف ثالث الى الطرف الطالب أو شخص منقول من طرف ثالث إلى الطرف الطالب بغرض قضاء عقوبته / عقوبتها في أراضي الطرف الأخير.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض السماح بالنقل بالعبور إذا: -

أ) كان الشخص المنقول بالعبور من مواطنيه.

ب) إذا كان من شأن تنفيذ الطلب المساس بسيادة، أمن أو النظام العام لهذا الطرف.

3. لطلبات النقل بالعبور تطبق المواد 7، 31، 46، 47 على التوالي.
4. يوقف الشخص المسلم خلال النقل بالعبور.
5. لا يكون الإذن بالنقل بالعبور ضرورياً عند استخدام النقل الجوي ودون هبوط مجدول في أراضي الطرف المطلوب إليه.

6. في الحالات الاستثنائية العاجلة، بما في ذلك هبوط غير مجدول، يجوز إرسال طلب النقل بالعبور مباشرة بين السلطات المركزية وفقا للمادة 7 البند 3 أو عبر الانتربول أو بواسطة أي وسائل أخرى يتفق عليها الطرفين.

الجزء الثاني
المساعدة القانونية المتبادلة
المادة 11
نطاق المساعدة

1. وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، على الطرفين منح بعضهما البعض المساعدة القانونية في الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بأي جريمة تقع مقاضاتها وقت طلب المساعدة ضمن اختصاص الطرف الطالب.
2. يجوز منح المساعدة فيما يتعلق بالجرائم ضد القانون المتعلق بالضرائب، الرسوم الجمركية، مراقبة التحويلات الأجنبية، مراقبة النقل أو مسائل مالية أخرى.
3. يجب أن تشتمل المساعدة على: -

أ) أخذ شهادات او إفادات من أشخاص بما في ذلك الشهود، الضحايا، المتهمين، الاشخاص المشتبه فيهم والخبراء.

ب) تمكين الاستماع للشهود، الضحايا والخبراء بواسطة الاتصال عبر الفيديو.

ج)جمع أدلة أخرى من أشخاص، تزويد معلومات، مستندات، محاضر ومواد أدلة بالإضافة إلى معلومات متعلقة بحسابات وأنشطة مصارف أو مؤسسات مالية أخرى.

د) تحديد مكان أو هوية أشخاص أو مواد.

ه) تبليغ المستندات.

و) تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.

ز) المساعدة في الاجراءات المتعلقة بالتجريد، التجميد أو مصادرة عائدات أو أدوات الجريمة.

ح)النقل المؤقت للأشخاص الموقفين لغرض تقديم أدلة أو المساعدة في الإجراءات الجنائية لدى الطرف الطالب.

ط)أي مساعدة أخرى يعتبرها الطرف الطالب ضرورية ومسموح بها بموجب قانون الطرف المطلوب إليه.

4. تطبق هذه الاتفاقية فقط على أحكام المساعدة المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أحكام هذه الاتفاقية أي حق لأي شخص عادي للحصول على، منع أو استبعاد أي دليل أو إعاقة تنفيذ أي طلب مساعدة.

المادة 12
أسباب الزامية لرفض المساعدة

1. ترفض المساعدة إذا: -

أ) كان من شأن تنفيذ الطلب المساس بسيادة، أمن أو النظام العام للطرف المطلوب إليه.

ب) تعلق الطلب بجريمة ذات طبيعة سياسية، لأغراض هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية: -

i. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة: الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو من عائلته.
ii. بالنسبة لجمهورية بولندا: جريمة ضد رئيس الدولة أو أي عضو من عائلته / عائلتها.
iii. جريمة تتعلق بكون كلا الطرفين بموجب اتفاقية دولية ملزمين بمنح التسليم أو إحالة الدعوى إلى سلطاتهما المختصة للتقرير في بدأ إجراءات جنائية.
iv. جريمة إرهابية.

ج) تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري والتي لا تكون جريمة بموجب القانون الجنائي العادي.

د) كانت هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أن طلب المساعدة قد قدم لغرض تحقيق، مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه / عرقها، جنسه، سنه، عدم أهليته، ديانته، جنسيته، أصله الاثني أو الاجتماعي، ثروته، ميلاده أو حالة أخري، أراء سياسية أو أراء أخرى أو أن طلب المساعدة سينتج عنه الإضرار بذلك الشخص لأي من تلك الأسباب.

ه) تعلق الطلب بإجراءات جنائية تتصل بفعل سبق إدانة الشخص بموجبه نهائيا، برئ، صدر عفو عام أو خاص عنه أو قضى العقوبة الموقعة عليه / عليها لارتكابه.

2. قبل رفض المساعدة بموجب هذه المادة، على الطرفين التشاور بغرض تحديد ما إذا كانت المساعدة يجوز أن تمنح مراعاة لأحوال أو شروط معينة يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة مراعاة لتلك الأحوال والشروط فعليه التقيد بها.

3. إذا رفض الطرف المطلوب إليه المساعدة، فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض من غير إبطاء.

المادة 13
أسباب اختيارية لرفض المساعدة

1. يجوز رفض المساعدة إذا: -

أ) كان الفعل أو الامتناع المشكل للجريمة المتعلقة بالمساعدة المطلوبة لا يشكل جريمة بموجب قانون الطرف المطلوب إليه أو لن يشكل جريمة إذا ارتكب في أراضيه.

ب) كان الفعل أو الامتناع المشكل للجريمة المتعلقة بالمساعدة المطلوبة قد ارتكب بواسطة شخص لا يعتبر مسؤولا جنائياً وفقا لقانون الطرف المطلوب إليه بسبب سنه / سنها.

ج) إذا كان الفعل أو الامتناع المشكل للجريمة معاقب عليه بعقوبة الإعدام بموجب قانون الطرف الطالب، ولا يقدم الطرف الطالب ضماناً كافياً بأن مثل تلك العقوبة لن توقع وإذا وقعت فلن تنفذ.

2. تطبق المادة 12 البندين (2) و (3) على التوالي.

المادة 14
طلبات المساعدة

1. يجب أن تشتمل طلبات المساعدة على: -

أ) اسم السلطة القضائية المختصة التي تتخذ الإجراءات الجنائية التي يتعلق بها الطلب.

ب) الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة.

ج)وصف طبيعة المسالة الجنائية وحالتها الراهنة وبيان يحدد موجز الوقائع والقانون ذات الصلة، بما في ذلك العقوبات المطبقة على الجريمة المتعلق بها الطلب.

د) وصف الدليل، معلومات أو مساعدة اخرى مطلوبة.

ه) تحديد أي مدى زمني يراد تقييد الطلب به.

و) أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها بالتوافق مع المادة 9.

2.إذا كان ضروريا لتنفيذه يجب أن يشتمل الطلب أيضا على: -

أ) معلومات عن هوية، جنسية، ومكان شخص أو أشخاص محل اجراءات جنائية.

ب) معلومات عن هوية ومكان أي شخص مطلوب أدلة منه.

ج)معلومات عن هوية ومكان شخص سيبلغ، وضعه / وضعها في الدعوى والطريقة المراد بها إجراء التبليغ.

د) وصف بأي اجراء معين أو متطلب يطلب الطرف الطالب اتباعه وأسباب ذلك.

ه) وصف بالطريقة التي يتم بها أخذ وتسجيل اي شهادة أو بيان، بالإضافة إلى معلومات عن أحكام القانون الوطني للطرف الطالب ذات الصلة متعلقة بالحق في رفض تقديم شهادة أو بيانات أو الرد على سؤال من الشخص المراد الاستماع إليه.

و) بيان بما إذا كانت الإفادة مطلوبة على اليمين او مشفوعة بتأكيد قاطع او أدلة اخرى مطلوبة.

ز) قائمة بالأسئلة التي ستطرح على شخص أو بظروف متعلقة بالشخص المراد الاستماع إليه.

ح)وصف للمستندات، سجلات أو مواد ادلة المراد تقديمها علاوة على معلومات عن الشخص المناسب سؤاله لتقديمها وإلى المدى غير المنصوص عليه بخلاف ذلك، الشكل الذي يتوجب تقديمها وتوثيقها عليه.

ط)وصف بالممتلكات، موجودات أو مواد التي يتعلق بها بالطلب بما في ذلك مكانه.

ي)أي أمر يتعلق بالمساعدة المطلوبة صادر عن سلطة قضائية مختصة وفقا للقانون الوطني للطرف الطالب علاوة على معلومات إذا كان الأمر نهائيا.

ك)قائمة بأسماء وصفات أشخاص مفوضين للمشاركة في إجراءات متعلقة بتنفيذ الطلب.

ل) موقع ووصف لمكان أو شخص مراد تفتيشه علاوة على المواد المراد ضبطها أو مصادرتها.

م) معلومات عن البدلات والنفقات المستردة التي يستحقها الشخص المطلوب حضوره للطرف الطالب لغرض أخذ الأدلة.

ن) أي معلومة أخرى يجوز أن تساعد في التنفيذ الصحيح للطلب.

3. إذا كان الطلب لا يحتوي على معلومات كافية لتنفيذه، لم يحرر أو يرسل وفقا لهذه الاتفاقية، يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب من الطرف الطالب باستبعاد أوجه القصور، تحرير أو ارسال الطلب وفقا لهذه الاتفاقية، وتحديد موعد نهائي لا يتجاوز 60 (ستين) يوماً. العجز في إزالة القصور أعلاه بواسطة الطرف الطالب سيعتبر بمثابة تخل عن الطلب.

المادة 15
تنفيذ الطلبات

1. تنفذ طلبات المساعدة بواسطة الطرف المطلوب إليه من غير ابطاء وفقاً لقانونه الوطني وإلى المدى الذي يسمح به القانون وعلى النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.

2. إذا كان من الممكن أن يعيق تنفيذ طلب أي إجراءات جنائية أو مدنية لم يفصل فيها في أراضي الطرف المطلوب إليه، يجوز تأجيل تنفيذه بواسطة ذلك الطرف.
3. قبل تأجيل تنفيذ طلب، يجوز للطرفين التشاور بغرض تحديد ما إذا كانت المساعدة يجوز منحها مراعاة لأحوال أو شروط معينة يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية. إذا قبل الطرف الطالب المساعدة مراعاة لتلك الأحوال والشروط، فعليه التقيد بها.
4. على السلطة المركزية للطرف المطلوب إليه إخطار من غير إبطاء السلطة المركزية للطرف الطالب بنتيجة تنفيذ الطلب. إذا تأخر أو تأجل الوفاء به فعلى السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه إخطار من غير إبطاء السلطة المركزية للطرف الطالب بأسباب ذلك التأخير أو التأجيل.
5. على السلطة المركزية للطرف المطلوب إليه الإجابة عن اسئلة السلطة المركزية للطرف الطالب فيما يتعلق بسير تنفيذ الطلب.

المادة 16
أخذ الأدلة

1. على الطرف المطلوب إليه أخذ شهادات أو بيانات من أشخاص بما في ذلك شهود، ضحايا، متهمين، أشخاص مشتبه بهم أو خبراء وكذلك الحصول على مستندات، سجلات وأي أدلة أخرى مشار إليها في الطلب وإرسالها الى الطرف الطالب.
2. على الطرف المطلوب إليه بناء على طلب إخطار مقدما الطرف الطالب بتاريخ ومكان أخذ الأدلة وفقا لهذه المادة.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه السماح لأشخاص مفوضين مدرجين في طلب المشاركة في إجراء متصل بتنفيذ ذلك الطلب. إلى المدى الذي يسمح به قانونه، يأذن الطرف المطلوب إليه لهؤلاء الأشخاص بتقديم اسئلة سيتم طرحها من قبل السلطة القضائية المختصة للطرف المطلوب إليه وإجراء محضر حرفي والذي لا يحل محل البروتوكول الرسمي.
4. يجوز للشخص المراد الاستماع إليه رفض الإدلاء بالشهادة أو بيانات أو إجابة أي سؤال إذا منح ذلك الحق له وفقا لقانون أي من الطرفين. بناء على طلب من الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه تماشيا مع قانونه الوطني إخطار ذلك الشخص بأحكام القانون ذات الصلة لكلا الطرفين المتعلقة بالمسألة. إذا ادعى الشخص المراد الاستماع إليه أن مثل ذلك الحق أصبح مستحقا له / لها بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف المطلوب اليه التقرير في المسألة وفقا لقانونه. إذا ادعى الشخص المراد الاستماع إليه أن مثل هذا الحق أصبح مستحقا له / لها بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف المطلوب إليه التقرير في المسألة على أساس معلومات خطية تم الحصول عليها من الطرف الطالب.

المادة 17
تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب اليه تنفيذ طلبات تبليغ المستندات المقدمة بواسطة الطرف الطالب.

2. على الطرف المطلوب اليه بعد تنفيذ التبليغ تزويد الطرف الطالب بإيصال مؤكد يحمل توقيع أو ختم السلطة المنفذة للتبليغ بالإضافة إلى تاريخ، زمان، مكان، طريقة التقديم وتوقيع الشخص الذي سلم اليه المستند.
3. على الطرف المطلوب اليه اخطار الطرف الطالب من غير ابطاء عن تعذر تبليغ مستند واسباب ذلك.

المادة 18

الحضور الى أراضي الطرف الطالب

1. إذا طلب الطرف الطالب حضور شخص غير محروم من حريته لأراضيه، على الطرف المطلوب اليه استدعاء هذا الشخص. يقرر الطرف الطالب في المدى الذي سيتم تغطية نفقات مثل ذلك الحضور.
2. يسلم طلب التبليغ بالحضور المذكور في البند 1 بواسطة الطرف الطالب للطرف المطلوب إليه خلال مدة معقولة لكن لا تتجاوز 60 (ستين) يوماً قبل تاريخ الحضور المطلوب.
3. إذا وافق الشخص على الحضور الى اراضي الطرف الطالب، على هذا الطرف اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل ذلك الحضور، وإذا كان ضروريا ضمان سلامته أو سلامتها.
4. لا يقاضى الشخص المذكور في البند 1 الذي يحضر لأراضي الطرف الطالب، يوقف او تقيد حريته / حريتها الشخصية باي طريقة في اراضي هذا الطرف ولا بسبب أي اجراء اتخذ قبل مغادرة اراضي الطرف المطلوب اليه ولا لشهادة او إفادات أعطيت من قبله / قبلها. هذا الشخص غير ملزم بأداء الشهادة او تقديم افادات في اي دعوى غير تلك المتعلقة بالطلب.
5. يتوقف تطبيق البند 4 إذا لم يغادر الشخص الذي حضر الى اراضي الطرف الطالب مع امكانية قيامه بذلك خلال فترة 30 (ثلاثون) يوما بعد اخطاره/ اخطارها رسميا بان وجوده / وجودها لم يعد مطلوبا بعد الان او كان قد غادر ثم عاد.
6. لا يخضع الشخص المعلن بالحضور وفقا لهذه المادة الذي لم يحضر إلى اراضي الطرف الطالب لأي عقوبة او اجراء قسري في اراضي الطرف المطلوب إليه.

المادة 19

النقل المؤقت لأشخاص موقوفين بغرض تقديم أدلة أو مساعدة في إجراءات جنائية لدى الطرف الطالب

1. عندما يكون الحضور لأراضي الطرف الطالب لشخص موقوف في أراضي الطرف المطلوب اليه ضروريا لتقديم ادله أو المساعدة في إجراءات جنائية يجوز للطرفين الاتفاق على نقل ذلك الشخص مؤقتا.
2. على الطرف المطلوب اليه نقل شخص موقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا: -

أ) وافق الشخص على النقل امام سلطة قضائية مختصة.
ب) لا يؤدي النقل إلى إطالة مدة التوقيف.
ج) يوافق الطرف الطالب بالتقيد بأي شروط حددها الطرف المطلوب اليه متعلقة بتوقيف أو سلامة الشخص الذي سيتم نقله.

د) لا يتعارض ذلك مع إجراءات جنائية جارية لدى الطرف المطلوب اليه والتي يتوجب على الشخص المذكور أعلاه المشاركة فيها.

3. عندما يخطر الطرف المطلوب اليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول غير مطلوب توقيفه بعد الان، يفرج عن ذلك الشخص ويعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب وفقا لطلب يلتمس حضور ذلك الشخص.
4. على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول الى الطرف المطلوب اليه خلال 30 (ثلاثون) يوماً من تاريخ وصول الشخص الى أراضي الطرف المطلوب إليه أو خلال أي مدة زمنية أخرى يتفق عليها الطرفين.
5. على الطرف الطالب إبقاء الشخص المنقول موقوفا. تخصم مدة التوقيف في أراضي الطرف المطلوب اليه من مدة توقيف الشخص المعنى الذي كان أو سيكون ملزما بقضائها في اراضي الطرف الطالب.
6. لا يتعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على تقديم ادلة أو مساعدة في إجراءات جنائية في الطرف الطالب لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقا لقانون الطرف الطالب أو الطرف المطلوب اليه بسبب ذلك.

المادة 20
تحديد مكان وهوية اشخاص ومواد

إذا طلب الطرف الطالب تحديد مكان أو هوية اشخاص او مكان ممتلكات، موجودات أو مواد في اراضي الطرف المطلوب إليه، فعلى الطرف المطلوب إليه بذل أقصى ما في وسعه للتحقق من مكان وهوية اولئك الاشخاص ومكان تلك الممتلكات، موجودات أو مواد.

المادة 21
التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب اليه تنفيذ طلبات تفتيش، ضبط وتسليم أي مادة الى الطرف الطالب إذا تضمن الطلب معلومات تبرر مثل ذلك الاجراء بموجب قانون الطرف المطلوب اليه.
2. بناء على طلب، على الطرف المطلوب اليه تزويد الطرف الطالب بجميع المعلومات عن نتيجة التفتيش بما في ذلك تحديد، الوضع الفعلي والقانوني للمواد المضبوطة، ظروف التفتيش والضبط بالإضافة الى الرقابة على المواد.
3. على الطرف الطالب التقيد للمدى الممكن باي متطلبات للطرف المطلوب اليه تتعلق بطريقة التصرف في اي مادة مضبوطة سيتم تسليمها الى الطرف الطالب.

المادة 22
عائدات وادوات جريمة

1. على الطرفين منح بعضهما البعض المساعدة المتبادلة في الاجراءات المتعلقة بالتجريد، تجميد او مصادرة عائدات وادوات جريمة. يجوز ان تشمل المساعدة على اجراءات تهدف لتامين عائدات وادوات جريمة الى حين اجراءات لاحقة.
2. على الطرف المطلوب اليه بالتوافق مع القواعد والشروط المحددة في قانونه الوطني تقديم العائدات والادوات التي تطبق عليها هذه المادة الى الطرف الطالب.

المادة 23
اعادة المواد

على الطرف الطالب - من غير إبطاء - بناء على طلب الطرف المطلوب اليه اعادة المواد المقدمة اليه لتنفيذ طلب بموجب هذه الاتفاقية ما لم تكن حيازة تلك المواد بواسطة الطرف الطالب ضرورية لإجراءات متعلقة بالطلب.

المادة 24
تكاليف المساعدة القانونية المتبادلة

1. يتحمل الطرف المطلوب اليه جميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ طلب والتي تنشأ في اراضيه ماعدا:
   أ) مصاريف الخبراء والمترجمين.
   ب) مصاريف وتكلفة سفر الاشخاص المعلنين.
   ج) التكاليف المتكبدة أثناء نقل الأشخاص المنقولين مؤقتًا.
2. تغطى التكاليف المحددة في البند 1 الفقرات أ، ب، ج بواسطة الدولة الطالبة.
3. إذا ما تبين ان تنفيذ طلب يستلزم نفقات غير اعتيادية، يتشاور الطرفان لتقرير احوال وشروط تنفيذ الطلب بما في ذلك تغطية التكاليف المتعلقة بتنفيذ الطلب.

الجزء الثالث
تسليم المجرمين

المادة 25
الالتزام بالتسليم

يوافق الطرفين على تسليم كل للآخر بناء على طلب، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وبموجب قانونهما الوطني، أشخاص مطلوبين لغرض تنفيذ إجراءات جنائية ضدهم أو تنفيذ عقوبة عليهم.

المادة 26
الجرائم القابلة للتسليم

1. يمنح التسليم فيما يتعلق بأي جريمة جنائية ارتكبت في أراضي الطرف الطالب تعتبر كجريمة جنائية أيضا بموجب قانون الطرف المطلوب إليه أو سوف تشكل مثل تلك الجريمة إذا ارتكبت في أراضي الطرف المطلوب إليه، معاقب عليها وفقا لقوانين كلا الطرفين بعقوبة قصوى بالحرمان من الحرية

على الأقل لسنة واحدة أو عقوبة أشد. يمنح التسليم كذلك فيما يتعلق بجريمة ارتكبت خارج أراضـــي الطرف الطالب إذا كان قانون الطرف المطلوب إليه يسمح بالمقاضاة عن مثل تلك الجريمة إذا ارتكبت خارج أراضيه.

2. إذا طلب تسليم لتنفيذ عقوبة، يجب أن لا تقل مدة الحرمان من الحريـة الواجب قضاؤها عن 6 (ستـة) أشهر وقت تقديم الطلب.
3. إذا تعلق طلب تسليم بجريمة أو أكثر يشكل كل منها جريمة وفقا لقوانين كلا الطرفين وشريطة أن واحدة منها تفي بالشروط المنصوص عليها في البندين (1) و (2) يجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن جميع تلك الجرائم.
4. يمنح التسليم أيضا فيما يتعلق بجريمـــة بصرف النظر عما إذا كانت مصنفـة بذات فئة الجرائم أو مسمية بذات التسمية بموجب قوانين كلا الطرفين.

المادة 27
الجرائم المالية

1. يجوز منح التسليم أيضا فيما يتعلق بجريمة ضد القانون المتعلق بالضرائب، رسوم جمركيـة، مراقبة التحويلات الأجنبية، مراقبة النقل أو مسائل إيرادات أخرى.
2. يطبق البند 1 أيضا إذا كان قانون الطرف المطلوب إليه لا يطبق ذات النوع من الضرائب أو رسوم جمركية أو لا ينظم بنفس الطريقة ضرائب، رسوم جمركية، تحويلات أجنبية، نقل أو لا يعتبر مثل ذلك الفعل كجريمة جنائية.

المادة 28
أسباب إلزامية لرفض التسليم

لا يمنح التسليم بواسطة الطرف المطلوب إليه إذا:

أ) كان من شأن تنفيذ الطلب المساس بسيادة، أمن أو النظام العام لهذا الطرف.

ب) تعلق الطلب بجريمة ذات طبيعة سياسية، لأغراض هذه الاتفاقيـــة لا تعتبر الجرائم التالية جرائم سياسية:

i. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة: الاعتداء ضد رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس المجلس الأعلى للاتحاد أو أي فرد في عائلته.
ii. بالنسبة لجمهورية بولندا: جريمة ضد رئيس الدولة أو أي عضو من عائلته / عائلتها.
iii. جريمة تتعلق باتفاقية دولية يكون كلا الطرفين بموجبها ملزمين بمنح التسليم أو إحالة الدعوى إلى سلطاتهما المختصة والتي سوف تقرر في مسألة بدأ إجراءات جنائية.
iv. جريمة إرهابية.

ج)تعلق الطلب بشخص منح اللجوء في أراضي هذا الطرف.

د) تعلق الطلب بجريمة بموجب القانون العسكري والتي لا تكون جريمة بموجب القانون الجنائي العادي

ه) كانت هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم لغرض تحقيق، مقاضـاة، معاقبـة شخص بسبب عرقه / عرقها، جنسه، سنه، عـدم أهليته، ديانته، جنسيته، أصله الاثني أو الاجتماعي، ثروته، ميـــلاده أو حالة أخرى، أراء سياسيـــة أو أراء أخرى أو أن من شأن تنفيذ طلب المساعدة من الممكن أن ينشأ عنه الإضرار لموقف الشخص لأي من تلك الأسباب.

و) اتخذت فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم إجراءات جنائيـــة ضد نفس الشخص في أراضي الطرف المطلوب إليه وأن الشخص قد دين نهائيا، بريء، تم العفو العام عنه أو الخاص.

ز) كانت هناك أسباب معقولة تدعو للاعتقاد أن الشخص الذي يتعلق به الطلب قد يتعرض في أراضي الطرف الطالب لتعذيب أو معاملة قاسية، غير إنسانية أو حاطه للكرامة أو عقوبة أو أن حق هذا الشخص في الدفاع لن يكون مضمونا في إجراءات جنائية اتخذت ضده أو ضدها.

ح) كانت الجريمة الجنائية المدعى بها مُعاقبا عليها بعقوبة الإعدام بموجب قانون الطرف الطالب ولا يقدم الطرف الطالب ضماناً كافياً بأن مثل تلك العقوبة لن توقع وإذا وقعت لن تنفذ.
ط) كان تنفيذ إجراءات جنائية أو تنفيذ العقوبة عن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد سقط بالتقادم وفقا لقانون إما الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المادة 29
تسليم المواطنين

1. لا يسلم اي طرف مواطنيه.
2. في حالة رفض تسليم مواطنيه، فعلى الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب إحالة الدعوى إلى سلطته القضائية المختصة بغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية وفقاً لقانونه الوطني. لهذا الغرض، على الطرف الطالب تزويد الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة الأخرى المتعلقة بالدعوى. يخطر الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن –بناء على طلبه-.

المادة 30
أسباب اختيارية لرفض التسليم

يجوز رفض التسليم إذا:
أ) كانت في أراضي الطرف المطلوب إليه إجراءات جنائيـــة لم يفصل فيها بعد متعلقة بذات الفعل أو الامتناع لنفس الشخص.
ب) كانت الجريمة وفقا لقانون الطرف المطلوب إليه ارتكبت كليا أو جزئيا في أراضي هذا الطرف.
ج) ارتكبت الجريمـــة خـارج أراضي أي من الطرفين وأن قانون الطرف المطلوب إليـــه لا ينص على إمكانيـــة مقاضاة مثل تلك الجريمة المرتكبة خارج أراضي هـذا الطرف.
د) تعلق الطلب بشخص منح حق اللجوء.
ه) تعلق الطلب بشخص أدين غيابيا ما لم يضمن الطرف الطالب بإعادة فتح الدعوى ضـد الشخص المطلوب تسليمه وضمان حقه / حقها في الدفاع.
و) اعتبر الطرف المطلوب إليه عند الأخذ في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب، أنه من الممكن ألا ينفذ التسليم بناء على سن أو الحالة الصحية للشخص الذي سيسلم.

المادة 31
طلب التسليم

1. يجب ان يتضمن طلب التسليم على:
أ) اسم السلطة الطالبة،
ب) الاسـم الأول والأخير للشخص المطلوب تسليمـــه، معلومـات عن جنسيته / جنسيتها وإن وجد مكـان الشخص بالإضافة
إلى وصف لمظهره / مظهرها، تاريخ ومكان ميلاد الشخص، اسم والديه / والديها بالإضافة إلى صور فوتوغرافية، بصمات الأصابع وأي تفاصيل أخرى تمكن من التعرف على ذلك الشخص.
ج) وصف لوقائع الدعوى ذات الصلة المطلوب من اجلها التسليم.
د) التكييف القانوني للجريمة المتعلقة بالطلب، بما في ذلك العقوبات المطبقة على هذه الجريمة في قانون الطرف الطالب،
ه) معلومات عن تاريخ الإجراءات،
و) نص القوانين ذات الصلة، بما في ذلك المدى الزمني للمقاضـــاة أو تنفيذ العقوبة المتعلقـــة بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم.
2. يرفق مع طلب تسليم شخص ستنفذ ضده إجراءات جنائية:

أ) نسخة مصدقة من أمر القبض. الصادر عن سلطة قضائية مختصة.
ب) نسخة مصدقة عن لائحة الاتهام إن وجد أو أمر توجيه التهم للشخص،.
ج)معلومات تبرر اتهام شخص في حالة ارتكبت الجريمة في أراضي الطرف المطلوب إليه.
3. يرفق بالنسبة لطلب تسليم شخص وجد مذنبا لارتكاب جريمة مطلوب من أجلها التسليم:
أ) نسخة مصدقة من حكم بالإدانة.
ب) معلومات بالمدى الذي نفذت العقوبة بشأنه وما تبقى منها لقضائها.
ج)نسخة مصدقة عن أمر القبض الصادر عن سلطة قضائية مختصة.
4. إذا لم يشتمل طلب على معلومات كافية لتنفيذه، لم يحرر أو يرسل وفقا لهذه الاتفاقية، يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب من الطرف الطالب باستبعاد أوجه القصور، تحرير أو إرسال الطلب وفقا لهذه الاتفاقيــة مـع تحديد موعد نهائي لذلك لا يتجاوز 45 (خمسة وأربعون) يوماً. يعتبر العجز في إزالــة القصور المشار إليه أعلاه بواسطة الطرف الطالب بمثابة تخل عن الطلب.

المادة 32
التقرير في التسليم

على الطرف المطلوب إليه إخطار من غير إبطاء الطرف الطالب تماشيا مع المادة 7 البند 1 بقراره في التسليـم. إذا كان القرار جزئيا أو كليا سلبيا، يجب أن يقدم مع التبرير.

المادة 33
التسليم

1. يتفق الطرفان على مكان وزمان تسليم الشخص المطلوب تسليمه. يخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب بالتاريخ الذي تم حرمان الشخص المسلم من حريته بغرض التسليم.
2. يجب أن يتم تسليم الشخص المطلوب تسليمه خلال 30 (ثلاثين) يوماً من إخطار الطرف المطلوب إليه بقرار التسليم.
3. في حال ما إذا أصبح تسليم أو استلام الشخص الذي سيتم تسليمه مستحيلا خلال المدة الزمنية المبينة في البند 2، يتفق الطرفان على تاريخ أخر للتسليم يقع ضمن 15 (الخمسة عشر) يوما التالية.
4. إذا لم يتم التسليم في خلال المدة الزمنية المنصوص عليها في البند (2) أو (3)، يفرج عن الشخص الذي سيسلم من غير إبطاء.

المادة 34
التسليم المؤجل والتسليم المؤقت

1. إذا كان يقاضي شخص منح تسليمه في أراضي الطرف المطلوب إليه عن جريمــة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم أو كان يقضي عقوبة عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجـوز للطرف المطلوب اليه تأجيل تسليمه / تسليمها، ويجوز استمرار مثل ذلك التأجيل حتى انتهاء تلك الإجراءات الجنائيــة أو حتى اكتمال قضاء تلك العقوبة من قبل هذا الشخص. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.
2. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب تسليم مؤقتا الشخص المذكور في البند 1 لغرض تنفيذ إجراءات جنائية. يوقف الشخص المسلم مؤقتا في أراضي الطرف الطالب ويسلم إلى الطـرف المطلوب إليه من غير إبطاء وبالتوافق مع شروط يتفق عليها الطرفين. تخصم مدة ذلك الحرمان من الحرية من العقوبة التي ستقضى.
3. دون إخلال بالبند 1 يجـــوز أيضا تأجيل تسليم شخص إذا كان من الممكن تعرض حياة الشخص المسلم للخطر بسبب حالته / حالتها الصحية. لهذه الغاية فأنه من الضروري أن يقدم الطرف المطلوب إليه للطرف الطالب تقريرا طبيا يعد بواسطة خبير أو مؤسسة صحية مختصة.

المادة 35
مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يوقف الشخص الذي تم تسليمه وفقا لهذه الاتفاقية، يقاضى، يدان أو يخضع لقضاء أي عقوبة أو تدبير وقائي في أراضي الطرف الطالب عن أي جريمة ارتكبها / ارتكبتها قبل تسليمه غير تلك الجريمة المطلوب من أجلها التسليم باستثناء الحالات التي:

أ) وافق الطرف المطلوب إليه. لهذه الغاية على الطرف الطالب تحرير طلب مرفق به المستندات المنصوص عليها في المادة 31.

ب) لم يغادر الشخص الذي تم تسليمه، مع إمكانية قيامه بذلك أراضي الطرف الطالب خلال 45 (خمسة وأربعين) يوماً من انتهاء الإجراءات الجنائية، قضاء عقوبة أو أفرج عنه بناء على أي أساس قانوني، أو بعد مغادرته أراضي الطرف الطالب عاد طواعية.

2. إذا تم تعديل التكييف القانوني للجريمة التي منح من أجلها التسليم أثناء سير الإجراءات الجنائية المتعلقة بالشخص الذي تم تسليمه، يجوز مقاضاة الشخص الذي تم تسليمه بموجب هذه الاتفاقية وإدانته عن تلك الجريمة المعدلة إذا كانت كلتا الجريمتين مبنية على ذات الوقائع، كانت الجريمة المعدلة قابلة للتسليم أو أنها تصنيف أقل للجريمة التي مُنح من أجلها التسليم.

المادة 36
إعادة التسليم إلى طرف ثالث

لا يمكن تسليم شخص تم تسليمه بموجب هذه الاتفاقية لاحقا إلى طرف ثالث عن جريمة ارتكبت قبل ذلك التسليم ما لم يوافق الطرف المطلوب إليه. لهذا الغرض، على الطرف الطالب تقديم طلب وفقا للمادة 31.

المادة 37
القبض الاحتياطي

1. في حالة الاستعجال، قبل تقديم طلب للتسليم، يجوز للطرف الطالب طلب القبض الاحتياطي لشخص. يجوز إرسال ذلك الطلب مباشرة بين السلطتين المركزيتين على النحو المبين في المادة 7 البند 3 أو عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول) أو بواسطة أية وسائل أخرى يتفق عليها الطرفين.
2. يجب أن يتضمن طلب القبض الاحتياطي على بيان بضمان أن الطرف الطالب يعتزم إرسال طلب تسليم لاحقا. ويجب أن يتضمن أيضا على بيانات ضرورية لتحديد هوية الشخص المطلوب تسليمه، مكانه / مكانها – إذا كان معروفا- وبيان موجز بوقائع الدعوى، دلالة على أحكام القانون الجنائي ذات الصلة بالإضافة إلى معلومات بشأن إصدار أمر قبض أو حكم بالإدانة.
3. يفرج عن الشخص المقبوض عليه بموجب هذه المادة خلال 45 (خمسة وأربعين) يوماً من تاريخ القبض إذا لم يقدم طلب تسليم. في حالات مبررة خاصة، يجوز للطرف الطالب، قبل انقضاء المدة الزمنية المشار إليها أعلاه طلب تمديدها 15 (خمسة عشرة) يوماً.
4. لا يمنع الإفراج عن الشخص المقبوض عليه تماشيا مع البند 3 من إعادة السير في إجراء التسليم إذا قدم مثل ذلك الطلب لاحقا.

المادة 38
تسليم مواد متعلقة بجريمة

1. على الطرف المطلوب إليه ضبط المواد التي وجدت في أراضيه وتحت تصرف الشخص المطلوب، بناء على طلب الطرف الطالب ووفقا لقانونه الوطني ويسلم تلك المواد إلى الطرف الطالب عند منح التسليم. لأغراض هذه المادة تكون المواد التالية عرضة للضبط والتسليم اللاحق للطرف الطالب:

أ) المواد المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو أي مواد أخرى أو أدوات يجوز أن تستخدم كدليل.
ب) المواد المتحصلة عن الجريمة التي وجدت تحت تصرف الشخص المطلوب أو تم الكشف عنها مؤخرا.

2. تسلم أي من المواد المشار إليها في البند 1 حتى وإن منح التسليم من قبل ولا يمكن تنفيذه بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه بغرض تنفيذ أي إجراءات جنائية أخرى لم يفصل فيها بعد، تأجيل تسليم المواد المشار إليها أعلاه إلى حين الانتهاء من تلك الإجراءات أو تسليمها مؤقتا بشرط ان يتعهد الطرف الطالب بإعادتها.
4. لا يخل تسليم المواد المشار إليها في هذه المادة بأي حقوق مشروعة أو مصالح على تلك المواد الخاصة بالطرف المطلوب إليه أو الغير. في حالة وجود تلك الحقوق أو المصالح، على الطرف الطالب إعادة المواد المسلمة "دون مقابل" للطرف المطلوب إليه أو الغير، من دون ابطاء بعد الانتهاء من الإجراءات.

المادة 39
تداخل الطلبات

في حالة استلام طلبات تسليم لنفس الشخص من دولتين أو أكثر، يقرر الطرف المطلوب إليه أخذا في الاعتبار جميع الظروف، بما في ذلك خطورة الجريمة، مكان وزمان ارتكابها، التواريخ المعنية لاستلام الطلبات، جنسية ومكان الشخص المطلوب علاوة على إمكانية تسليمه لاحقا إلى دولة أخرى الى أي دولة يسلم الشخص. على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب بقراره.

المادة 40
تكاليف التسليم

1. على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية ذات الصلة بالإجراء المتعلق بطلب التسليم ويتحمل النفقات المتصلة بذلك.
2. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه بشأن القبض على الشخص المطلوب وإعاشته أثناء توقيفه إلى حين تسليمه للطرف الطالب، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بضبط وحفظ المواد المشار إليها في المادة 38.
3. إذا تبين أن تنفيذ الطلب يتطلب نفقات غير اعتيادية، يتشاور الطرفان في تقرير أحوال وشروط تنفيذ الطلب، بما في ذلك تغطية التكاليف المتعلقة بتلبية الطلب.
4. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة بشأن نقل الشخص المسلم وأي مواد تم ضبطها من الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب بالإضافة إلى نفقات النقل بالعبور المشار إليها في المادة 10.

الجزء الرابع
نقل الاشخاص المحكوم عليهم

المادة 41
الالتزام بنقل الاشخاص المحكوم عليهم

1. يوافق الطرفين على نقل كل للأخر، بناء على طلب ووفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقوانينهما الوطنية، شخص محكوم عليه في اراضي أحد الطرفين لغرض قضاء عقوبة بالحرمان من الحرية في اراضي الطرف الاخر.

2. يجوز لشخص محكوم عليه او ممثله / ممثلها القانوني الإفصاح عن رغبته في النقل بموجب هذه الاتفاقية. يجوز الافصاح عن تلك الرغبة إلى دولة العقوبة او دولة التنفيذ.
3. يجوز طلب النقل بواسطة أي من طرف العقوبة او طرف التنفيذ.

المادة 42

الالتزام بإخطار الطرف الاخر

1. إذا أفصح شخص محكوم عليه لطرف العقوبة بالرغبة في أن يتم نقله بموجب هذه الاتفاقية، على ذلك الطرف اخطار طرف التنفيذ من غير ابطاء.
2. يجب أن تشتمل المعلومات على: -

أ) الاسم الكامل للشخص المحكوم عليه بالإضافة إلى تاريخ ومكان ميلاده /ميلادها.
ب) عنوان الشخص المحكوم عليه في طرف التنفيذ.
ج)وصف الجريمة.
د) نوع، مدة وتاريخ بدء العقوبة.

3. إذا أفصح شخص محكوم عليه لطرف التنفيذ عن الرغبة في أن يتم نقله بموجب هذه الاتفاقية، فعلى طرف العقوبة نقل لذلك الطرف بناء على طلبه المعلومات المشار اليها في البند 2.
4. يخطر شخص محكوم عليه خطيا باي اجراء تم اتخاذه بموجب البنود السابقة بواسطة طرف العقوبة أو بواسطة طرف التنفيذ، بالإضافة إلى اي قرار متعلق بطلب النقل تم اتخاذه بواسطة اي من الطرفين.

المادة 43

الالتزام بإخطار الاشخاص المحكوم عليهم

على طرف العقوبة اخطار اي شخص محكوم عليه يجوز ان تطبق عليه هذه الاتفاقية بنصوص هذه الاتفاقية. تقدم تلك المعلومة بلغة مفهومة لدى الشخص المحكوم عليه. لا يستبعد هذا الحق لطرف التنفيذ بتزويد شخص محكوم عليه بتلك المعلومة.

المادة 44

شروط النقل

1. يتم النقل بموجب هذه الاتفاقية فقط إذا تم استيفاء الشروط التالية: -

أ) الشخص المحكوم عليه من مواطني طرف التنفيذ.
ب) عند تاريخ استلام طلب النقل يكون الجزء من العقوبة المتبقي قضائها هو على الأقل ستة أشهر ما لم يتفق على خلاف ذلك.
ج) كان حكم الإدانة نهائيا ونافذا.
د) وافق الشخص المحكوم عليه على النقل او منحت تلك الموافقة بواسطة ممثله القانوني إذا اعتبر أحد الطرفين ذلك ضروريا بسبب سن الشخص او حالته البدنية او العقلية.
ه) إذا يشكل الفعل او الامتناع الذي تأسس عليه الحكم جريمة بموجب قانون طرف التنفيذ او قد يكون جريمة إذا ارتكب في اراضيه.
و) وافق كل من طرف العقوبة وطرف التنفيذ على النقل.

2. يجوز لطرف العقوبة رفض نقل شخص محكوم عليه إذا: -

أ) لم يدفع هذا الشخص غرامات او تعويضات وقعت عليه / عليها فيما يتعلق بالإدانة حتى دفعها.
ب) كان من شان النقل المساس بسيادة، امن او النظام العام لهذا الطرف.

المادة 45
موافقة الشخص المحكوم عليه

1. يضمن طرف العقوبة ان الشخص المطلوب موافقته على النقل وفقا للمادة 46 البند 1 الفقرة (د) قد عبر عنها صراحة امام سلطة قضائية مختصة ومع كونه على علم بنتائجها القانونية.
2. لا يمكن للشخص المحكوم عليه سحب موافقته / موافقتها على النقل.

المادة 46
طلب نقل شخص محكوم عليه

1. يجب أن يشتمل طلب نقل شخص محكوم عليه على: -
أ) معلومات عن السلطة التي اصدرت الحكم بالإدانة.
ب) معلومات عن هوية وعنوان الشخص المحكوم عليه في طرف التنفيذ.
ج) معلومات عن العقوبة الموقعة.
د) معلومات عن الموافقة على النقل بواسطة الشخص المحكوم عليه او ممثله / ممثلها القانوني.
2. ترفق المستندات المشار اليها في المادة 47 مع الطلب.
3. تطبق المادة 7 على طلب نقل شخص محكوم عليه على التوالي.
4. إذا لم يشتمل طلب على معلومات كافية لتنفيذه، لم يحرر او يرسل وفقا لهذه الاتفاقية، يجوز لطرف التنفيذ الطلب من طرف العقوبة تزويده بالمعلومات المطلوبة من غير ابطاء.

المادة 47
المستندات الداعمة

1. قبل تقديم طلب للنقل او قبل التقرير في مسألة النقل، يجوز لكل من طرف العقوبة وطرف التنفيذ طلب للحصول عن المستندات المحددة في البندين (2) و (3).
2. على طرف التنفيذ، بناء على طلب تزويد طرف العقوبة بـ: -
أ) مستند يؤكد ان الشخص المحكوم عليه من مواطني طرف التنفيذ.
ب) نص القوانين الذي ينص ان الفعل او الامتناع الذي تأسس عليه الحكم بالإدانة يشكل جريمة بموجب قانون طرف التنفيذ او قد يشكل مثل تلك الجريمة إذا ارتكب في اراضيه.
3. إذا قدم طلب النقل، على طرف العقوبة تزويد طرف التنفيذ بالآتي: -
أ) نسخة مصدقة عن حكم الادانة مع ما يؤكد من كونه نهائي ونافذ.
ب) نص القوانين التي تأسست عليها العقوبة.
ج)معلومات عن تاريخ انتهاء العقوبة الواجب قضاؤها، عن جزء العقوبة التي سبق وأن تم قضاؤها بما في ذلك معلومات عن التوقيف قبل المحاكمة ووقائع اخرى ذات صلة بتنفيذ العقوبة.
د) معلومات عن الموافقة على النقل من الشخص المحكوم عليه.
ه) متى ما كان ذلك مناسبا، اي تقارير طبية او اجتماعية بشأن الشخص المحكوم عليه، معلومات حول علاجه /علاجها في طرف العقوبة، واي توصية عن علاجه/ علاجها لاحقا في طرف التنفيذ.

المادة 48

التقرير في النقل

على الطرفين اخطار بعضهما البعض – من غير إبطاء – تماشيا مع المادة 7 البند 1 بقراريهما بشأن النقل. إذا كان القرار سلبيا يجب ان يقدم مع التبرير.

المادة 49

النقل

ينفذ نقل الشخص المحكوم عليه بالوقت والمكان المتفق عليهما بين الطرفين. يضمن طرف التنفيذ ترحيل الشخص.

المادة 50

تنفيذ العقوبة

1. يلتزم طرف التنفيذ بنوع العقوبة ومدتها المحددة في حكم الادانة الصادر عن طرف العقوبة وينفذ العقوبة وفقا لقانونه الوطني. يجب ان يكون تنفيذ العقوبة متوافقا بقدر الإمكان مع العقوبة الموقعة في طرف العقوبة. لا تنفذ أي عقوبة بواسطة طرف التنفيذ على نحو يتم تمديدها إلى ما بعد الفترة المحددة في حكم الإدانة.
2. يكون طرف العقوبة فقط مختصا بالتقرير في أي طلب لمراجعة الحكم.
3. يكون تنفيذ العقوبة بعد أن تم النقل محكوما بقانون طرف التنفيذ.
4. تخصم مدة العقوبة التي تم قضائها في طرف العقوبة من العقوبة التي ستنفذ في طرف التنفيذ.

المادة 51

العفو العام والخاص

1. يجوز ان يخضع الشخص المحكوم عليه للعفو العام الممنوح من طرف العقوبة أو طرف التنفيذ.
2. يجوز أن يخضع الشخص المحكوم عليه للعفو الخاص الممنوح من طرف العقوبة. إذا طلب العفو الخاص في طرف التنفيذ، يجوز منح ذلك العفو فقط بعد أن يبين طرف العقوبة موقفه في هذه المسألة وفقا لقانونه الوطني.

المادة 52

انهاء تنفيذ العقوبة

على طرف التنفيذ انهاء تنفيذ العقوبة بمجرد ان يخطر بواسطة طرف العقوبة عن اصدار اي قرار يؤدي إلى إيقاف تنفيذ العقوبة.

المادة 53

معلومات حول تنفيذ العقوبة

1. على الطرفين اخطار بعضهما البعض بظروف ذات صلة بتنفيذ عقوبة.
2. على طرف التنفيذ تزويد طرف العقوبة بمعلومات تتعلق بتنفيذ عقوبة: -

أ) بناء على طلب طرف العقوبة.

ب) إذا اكتملت العقوبة او اعتبرت مكتملة.

ج)إذا فر الشخص المحكوم عليه قبل اكتمال العقوبة.

3. على طرف العقوبة تزويد طرف التنفيذ بمعلومات تتعلق بـ:

أ) العفو العام او الخاص للشخص المحكوم عليه.

ب) إلغاء او تعديل العقوبة الموقعة على الشخص المنقول.

ج) إصدار قرار يؤدي إلى إيقاف تنفيذ العقوبة.

المادة 54

تكاليف النقل

1. يتحمل طرف التنفيذ تكاليف النقل بما في ذلك الترحيل ما لم يتفق الطرفين على غير ذلك.
2. التكاليف التي تحدث فقط في اراضي طرف العقوبة يغطيها هذا الطرف.
3. إذا تبين أن تنفيذ طلب يستلزم نفقات غير اعتيادية، يتشاور الطرفان لتحديد أحوال وشروط تنفيذ الطلب بما في ذلك تغطية التكاليف المتعلقة بالوفاء بالطلب

الجزء الخامس

احكام ختامية

المادة 55

التشاور

1. تتشاور السلطات المركزية، إذا كان ضروريا بهدف التطبيق الأكثر كفاءة لهذه الاتفاقية. يجوز ايضا ان تتفق السلطات المركزية على تلك التدابير العملية التي قد تبدو ضرورية لتسهيل تطبيق هذه الاتفاقية.
2. إذا لم يتمكن الطرفين من الوصول الى اتفاق، تسوى جميع المنازعات الناشئة عن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 56

السريان، التعديل، نطاق التطبيق وانهاء هذه الاتفاقية

1. يخطر الطرفين بعضهما البعض بالإجراءات الداخلية المطلوبة لسريان هذه الاتفاقية. تسري الاتفاقية بعد 30 (ثلاثين) يوماً من تاريخ استلام الإخطار الأخير.
2. ابرمت هذه الاتفاقية لمدة زمنية غير محددة.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة للطرفين. تسري التعديلات وفقاً للإجراء المبين في البند1.
4. تطبق هذه الاتفاقية على الطلبات المقدمة بعد سريانها حتى ولو كانت الجريمة التي تأسس عليها الطلب قد ارتكبت قبل سريانها أو حتى إذا صدر الحكم قبل سريانها.
5. يجوز لأي طرف انهاء هذه الاتفاقية بأخطار في اي وقت. يسري الانهاء بعد 6 (ستة) أشهر من تاريخ استلام الاخطار بواسطة الطرف الاخر. لا يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على إجراءات لم يفصل فيها بعد أو تنفيذ عقوبات على اشخاص تم نقلهم بموجب هذه الاتفاقية.

اشهادا بذلك، فان الممثلين المفوضين عن الطرفين وقعا هذه الاتفاقية

حررت في أبوظبي هذا اليوم 22 من شهر سبتمبر 2022 من نسختين أصليتين كل منها باللغات العربية، البولندية والانجليزية وجميع هذه النصوص متساوية في الحجية، في حال اي اختلاف في التفسير يسري النص الانجليزي.

عـن / الإمـارات العربيـة المتحـدة

عـن/ جمهورية بولندا

TREATY

BETWEEN

THE UNITED ARAB EMIRATES

AND

THE REPUBLIC OF POLAND

ON LEGAL COOPERATION IN CRIMINAL MATTERS

The United Arab Emirates and the Republic of Poland

hereinafter referred to as "The Parties";

Desiring to improve the legal cooperation in criminal matters between the Parties, with the intent of preventing crime on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and common values,

Determined to protect human rights and the rule of law,

Considering that this purpose may be achieved by the conclusion of a bilateral treaty establishing a joint action in mutual legal assistance, extradition and transfer of sentenced persons,

Have agreed as follows:

PART ONE

GENERAL PROVISIONS

Article 1 Definitions

For the purposes of this Treaty:

a) 'Requesting Party' means the Party submitting the request for legal assistance or extradition,
b) 'Requested Party' means the Party receiving the request for legal assistance or extradition,
c) 'Sentencing Party' means the Party in which the sentence was imposed on the person who may be or has been transferred under this Treaty in order to serve his or her sentence,
d) 'Executing Party' means the Party to which the sentenced person may be or has been transferred under this Treaty in order to serve his or her sentence,
e) 'personal data' means any information concerning a natural person, which enables to directly or indirectly establish the identity of this person, in particular by reference to a certain identification number or one or more distinctive factors describing his or her characteristics, whether physical, physiological, mental, economic, cultural or

social,

f) 'Transferring data Party' means the Party which, in relation to the application of this Treaty, transfers information containing personal data,
g) 'Receiving data Party' means the Party which, in relation to the application of this Treaty, receives information containing personal data,
h) 'judgment' means a final court decision of acquittal or a final court decision of conviction which imposes a sentence on a perpetrator of an offence,
i) 'sentenced person' means a person against whom a judgment of conviction referred to in letter h above has been issued in the territory of one of the Parties,
j) 'sentence' means any punishment of deprivation of liberty for a limited or unlimited period of time imposed in a judgment of conviction referred to in letter h above,
k) 'judicial authority' means a court or a prosecutor's office.

Article 2 Non-Application

1. This Treaty shall not apply to:
   a) the enforcement in the territory of the Requested Party of judgments issued in the Requesting Party except to the extent permitted by the law of the Requested Party,
   b) the transfer of the proceeding in criminal matters.
2. Nothing in this Treaty entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved by its national law exclusively for the authorities of that other Party.

Article 3 Central Authorities

1. Each Party designates a central authority responsible for sending, receiving and transmitting requests referred to in this Treaty to competent authorities as well as performing other functions envisaged in this Treaty.
2. Each Party shall notify the other Party through diplomatic channels about the name of the Central Authority referred to in paragraph 1, as well as about any changes in the name of the Central Authority.

Article 4 Relationship to other instruments

1. Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not prevent either of the Parties from granting assistance to the other Party pursuant to the provisions of any other international treaties.
2. This Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising out from other applicable international treaties.

Article 5 Exchange of information between the Central Authorities

Central Authorities may directly exchange information concerning law and judicial practice in their respective countries, as well as texts of applicable laws.

Article 6 Use of electronic means of communication

For the purpose of this Treaty the Parties may agree for the use of electronic means of communication, especially live video or any other appropriate communication means in accordance with the national law and procedures of each Party, in particular to take evidence from witnesses, victims or experts.

Article 7 Language, transmission of request and authentication

1. Any request under this Treaty and responses thereto shall be made in writing and be sent by the Central Authority through diplomatic channels.
2. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into English and shall be officially signed and sealed by the competent authorities. Such requests and documents do not need to be authenticated.
3. In urgent cases requests and supporting documents may be directly sent between the Central Authorities by facsimile, e-mail or any other means of electronic communication enabling the request to be recorded in writing and have its authenticity ascertained. In this case within 30 (thirty) days the Requesting Party shall submit the originals of the request and supporting documents to the Requested Party pursuant to paragraphs 1 and 2.

Article 8 Protection of personal data

In order to protect personal data transferred in the application of this Treaty the following principles shall apply:

a) the data can be used only for the purpose of executing the request submitted under this Treaty,
b) the Receiving data Party shall inform, upon request, the Transferring data Party, on the manner of using the transmitted data as well as on the outcome of the case,
c) the Transferring data Party is responsible for the integrity of the transferred data; the Transferring data Party shall promptly inform the Receiving data Party about the data turned out to be false or whose transfer is inadmissible; in such a case the Receiving data Party shall correct data or annihilate the inadmissible data,
d) the Transferring data Party shall indicate a deadline for the removal by the Receiving data Party of the transferred data from digital systems. The data shall be removed immediately after the reason of its transfer has ceased to exist and the Transferring party shall be informed accordingly,
e) the competent authorities of both Parties shall efficiently protect the transferred data from unauthorized access, unauthorized change or unauthorized disclosure. The Receiving data Party shall efficiently secure such data from unauthorized access, unauthorized use, change, loss, damage or destruction.
f) the person whose personal data was transferred, upon his or her request and in accordance with the national law of the Transferring data Party, shall be provided with the information about the data, as well as the intended purpose for which it will

be used; the Receiving data Party may refuse the aforementioned person's request if it is necessary in order to avoid obstructing official or legal inquiries, investigations or procedures, avoid prejudicing the prevention, detection, investigation or prosecution of criminal offences or the execution of criminal penalties, protect public security, protect national security, protect the rights and freedoms of others.

Article 9 Confidentiality and limitation on use

1. The Requested Party shall, if demanded by the Requesting Party, keep the confidentiality of a request and its contents. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Central Authority of the Requested Party shall so inform the Central Authority of the Requesting Party and the Requesting Party shall decide whether it nevertheless wishes the request to be executed.
2. The Requested Party may demand that information or evidence submitted under this Treaty be kept confidential or that it be used under certain conditions. If the Requesting Party accepts such conditions, it shall respect it.
3. The Requesting Party shall provide assurance that it will not use the information or evidence obtained, or anything derived therefrom, for purposes other than those stated in the request without the prior consent of the Requested Party.

Article 10 Transit

1. Each Party shall, upon request and subject to its national laws, authorize the transit through its territory of a person extradited from a third party to the Requesting Party or a person transferred from a third party to the Requesting Party in order to serve his or her sentence in the territory of the latter.
2. The Requested Party may refuse authorization for transit if:

a) the person to be transited is its citizen,

b) the execution of the request would prejudice sovereignty, security or public order of this Party.

3. To requests for transit Articles 7, 31, 46 and 47 shall be applied respectively.
4. The surrendered person shall be kept in custody during the transit.
5. The authorisation for transit is not necessary when air transportation is used and no landing is scheduled in the territory of the Requested Party.
6. In exceptional cases of urgency, including unscheduled landing, a request for transit may be sent directly between the Central Authorities pursuant to Article 7 paragraph 3 or via INTERPOL or by any other means agreed upon by the Parties.

PART TWO

MUTUAL LEGAL ASSISTANCE

Article 11 Scope of assistance

1. The Parties shall, in accordance with the provisions of this Treaty, grant each other

legal assistance in criminal proceedings in relations to any offence the prosecution of which at the time of the request for assistance falls within the jurisdiction of the Requesting Party.

2. Assistance may be granted in connection with offences against a law related to taxation, customs duties, foreign exchange control, transfer control or other fiscal matters.
3. Assistance shall include:

a) taking testimonies or statements from persons, including witnesses, victims, accused, suspected persons and experts;
b) enabling the hearing of witnesses, victims and experts via videoconference;
c) collecting other evidence from persons, providing information, documents, records and items of evidence as well as information related to accounts and activities of banks or other financial institutions,
d) locating or identifying persons or items;
e) serving documents;
f) executing requests for search and seizure;
g) assisting in proceedings related to forfeiture, freezing or confiscation of proceeds or instrumentalities of crime;
h) temporary transfer of persons in custody in order to give evidence or assist in criminal proceedings in the Requesting Party;
i) any other assistance deemed necessary by the Requesting Party and permitted under the law of the Requested Party.

4. This Treaty applies solely to the provision of mutual assistance between the Parties. The provisions of this Treaty shall not create any right on the party of any private person to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede the execution of any request of assistance.

Article 12 Mandatory grounds for refusal of assistance

1. Assistance shall be refused if:

a) the execution of the request would prejudice sovereignty, security or public order of the Requested Party,
b) the request relates to an offence of a political nature; for the purposes of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:
    i. For the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Supreme Council or any member of his family,
    ii. For the Republic of Poland: offence against the Head of State or any member of his or her family,
    iii. offence in relation to which both Parties are under an international treaty obliged to grant extradition or submit the case to its appropriate organs to decide so as to launch criminal proceedings,
    iv. terrorist offence,
c) the request relates to an offence under military law which would not be an offence under ordinary criminal law,
d) there are reasonable grounds for believing that the request for assistance has been made in order to investigate, prosecute, punish a person on account of his or her race, sex, age, disability, religion, national, ethnic or social origin, wealth, birth or other status, political or other opinions, or that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons.

e) the request relates to criminal proceedings concerning an act in respect of which the person has been finally convicted, acquitted, amnestied, pardoned or has served the sentence imposed on him or her for its commission.

2. Before refusing assistance under this Article, the Parties shall consult in order to establish whether the assistance may be granted subject to certain terms or conditions deemed necessary by the Requested Party. If the Requesting Party accepts assistance subject to such terms and conditions, it shall comply with such terms and conditions.
3. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Requesting Party about the grounds for refusal.

Article 13 Optional grounds for refusal of assistance

1. Assistance may be refused if:

a) the act or omission constituting an offence in relation to which assistance is sought is not an offence under the law of the Requested Party or would not constitute an offence if committed in its territory,

b) the act or omission constituting an offence in relation to which assistance is sought was committed by a person who according to the law of the Requested Party is not criminally responsible due to his or her age,

c) the act or omission constituting an offence is punishable under the law of the Requesting Party by the death penalty and the Requesting Party does not provide sufficient assurance that such a penalty will not be ordered or, if ordered, will not be executed.

2. Article 12 paragraphs 2 and 3 of shall apply respectively.

Article 14 Requests for assistance

1. Requests for assistance shall include:

a) the name of the competent judicial authority conducting the criminal proceedings to which the request relates,

b) the purpose of the request and the nature of the assistance sought,

c) a description of the nature of the criminal matter and its current status and a statement setting out a summary of the relevant facts and law, including punishments applicable for the offence to which the request relates,

d) a description of the evidence, information or other assistance sought,

e) specification of any time limit within which compliance with the request is desired,

f) any special requirements for confidentiality and the reasons for it in line with Article 9.

2. If it is necessary for its execution, the request shall also contain:

a) an information on the identity, nationality and location of a person or persons who are the subject of criminal proceedings,

b) an information on the identity and location of any person from whom evidence is sought,

c) an information on the identity and location of a person to be served, his or her status in the case and the manner in which service is to be concluded;

d) a description of any particular procedure or requirement that the Requesting Party

requests to be followed and the reasons for it,

e) a description of manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded, as well as information on the relevant provisions of the national law of the Requesting Party concerning the right to decline to provide testimony or statements or to answer a question by a person to be heard,
f) a statement as to whether sworn or affirmed statements or other evidence or are required,
g) a list of questions to be asked of a person or of circumstances in relation to which the person is to be heard,
h) a description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as information on the appropriate person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated,
i) a description of the property, asset or items to which the request relates, including its location,
j) any order relating to the assistance requested issued by a competent judicial authority according to the national law of the Requesting Party as well as information if the order is final,
k) a list of the names and capacities of persons authorised to participate in actions connected with the execution of the request,
l) the location and description of a place or person to be searched as well as of items to be seized or confiscated,
m) an information as to the allowances and reimbursements to which the person requested to appear in the Requesting Party for the purpose of taking evidence is entitled,
n) any other information as may be helpful for proper execution of the request.

3. If a request does not contain sufficient information for its execution, it has not been drawn up or sent in accordance with this Treaty, the Requested Party may request the Requesting Party for excluding the lacks, drawing up or sending the request in accordance with this Treaty, setting the deadline not exceeding 60 (sixty) days. Failure to eliminate abovementioned shortcomings by the Requesting Party shall be treated as withdrawal of the request.

Article 15 Execution of requests

1. The requests for assistance shall be executed by the Requested Party promptly in accordance with its national law and, to the extent the law permits, in the manner requested by the Requesting Party.
2. If the execution of a request may obstruct any criminal or civil proceedings pending in the territory of the Requested Party, its execution may be postponed by that Party.
3. Before postponing the execution of the request, the Parties may consult in order to establish whether the assistance may be granted subject to certain terms or conditions deemed necessary by the Requested Party. If the Requesting Party accepts assistance subject to such terms and conditions, it shall comply with them.
4. The Central Authority of the Requested Party shall promptly inform the Central Authority of the Requesting Party of the outcome of the execution of the request. If its fulfilment has been delayed or postponed, the Central Authority of the Requested Party shall promptly notify the Central Authority of the Requesting Party of reasons for such a delay or postponement.

5. The Central Authority of the Requested Party shall answer questions of the Central Authority of the Requesting Party concerning the progress of the execution of the request.

Article 16 Taking of evidence

1. The Requested Party shall take testimonies or statements from persons, including witnesses, victims, accused, suspected persons or experts, and shall also obtain documents, records and any other evidence indicated in the request and shall transmit them to the Requesting Party.
2. The Requested Party shall, upon request, inform in advance the Requesting Party about the date and place of the taking of evidence pursuant to this Article.
3. The Requested Party may allow authorized persons listed in a request to participate in an action connected with the execution of such a request. To the extent its law permits the Requested Party authorizes such persons to submit questions to be asked by the competent judicial authority of the Requested Party and to make a verbatim transcript which does not replace a formal protocol.
4. A person to be heard may decline to provide testimony or statements or answer any question if such a right is granted to this person by the law of either of the Parties. Upon request by the Requesting Party, the Requested Party shall in line with its national law inform such a person on the relevant provisions of the law of both Parties in the matter. If the person to be heard claims that such a right accrues to him or her under the law of the Requested Party, the Requested Party shall decide in the matter pursuant to its law. If the person to be heard claims that such a right accrues to him or her under the law of the Requesting Party, the Requested Party shall decide in the matter on the basis of the written information obtained from the Requesting Party.

Article 17 Service of documents

1. The Requested Party shall carry out requests for the service of documents delivered by the Requesting Party.
2. The Requested Party, after having effected service, shall provide the Requesting Party with a confirmation of receipt bearing a signature or stamp of the authority that effected service, as well as date, time, place, modalities of delivery and the signature of the person to whom the document has been delivered.
3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party about a failure to serve a document and reasons for it.

Article 18 Appearance in the territory of the Requesting Party

1. If the Requesting Party demands the appearance in its territory of a person not deprived of liberty, the summons on this person shall be served by the Requested Party. The Requesting Party decides on the extent to which the expenses of such an appearance will be covered.
2. The request for service of the summons mentioned in paragraph 1 shall be delivered by the Requesting Party to the Requested Party within a reasonable time but not later

than 60 (sixty) days before the date of the appearance demanded.

3. If the person consents to appear in the territory of the Requesting Party, this Party shall take all necessary steps to facilitate such an appearance and, if necessary, to guarantee his or her safety.
4. The person mentioned in paragraph 1 who appears in the territory of the Requesting Party shall not be prosecuted, detained or have his or her personal liberty restricted in any way in the territory of this Party neither for any action taken before leaving the territory of the Requested Party nor for testimony or statements given by him or her. This person is not obliged to testify or give statements in any case other than the one to which the request pertains.
5. Paragraph 4 ceases to apply if the person who appeared in the territory of the Requesting Party did not leave it, having the possibility to do so, within a period of 30 (thirty) days after he or she was officially notified that his or her presence was no longer required or, having left, returned.
6. The person summoned under this Article who has not appeared in the territory of the Requesting Party shall not be subject to any punishment or coercive measure in the territory of the Requested Party.

Article 19 Temporary transfer of persons in custody in order to give evidence or assist in criminal proceedings in the Requesting Party

1. When the presence on the territory of the Requesting Party of a person held in custody on the territory of the Requested Party is necessary to give evidence or to assist in criminal proceedings, the Parties may agree to temporary transfer such a person.
2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:

a) the person consents to the transfer before a competent judicial authority,
b) the transfer shall not prolong the detention,
c) the Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person to be transferred,
d) it does not interfere with criminal proceedings that are being carried out in the Requested Party, in which the aforementioned person has to take part.

3. When the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.
4. The Requesting Party shall return the person transferred to the Requested Party within 30 (thirty) days from the date of the person's arrival in the territory of the Requested Party, or within any other period of time as agreed on by the Parties.
5. The Requesting Party shall keep the transferred person in custody. The period of custody in the territory of the Requested Party shall be deducted from the period of detention which the person concerned is or will be obliged to undergo in the territory of the Requesting Party.
6. A person in custody who does not consent to give evidence or to assist in criminal proceedings in the Requesting Party shall not by reason thereof, be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 20 Location and identification of persons and location of items

If the Requesting Party requests for location or identification of persons or location of property, asset or items in the territory of the Requested Party, the Requested Party shall make its best efforts to ascertain the location and identity of such persons and location of such property, asset or items.

Article 21 Search and seizure

1. The Requested Party shall carry out requests for search, seizure and delivery of any item to the Requesting Party if a request includes information justifying such an action under the law of the Requested Party.
2. Upon request, the Requested Party shall provide the Requesting Party with all information on the outcome of the search, including identification, factual and legal situation of the item seized, circumstances of the search and seizure as well as on surveillance on the item.
3. The Requesting Party shall comply, to the extent possible, with any requirements of the Requested Party concerning manner of disposal of any seized item which is to be delivered to the Requesting Party.

Article 22 Proceeds and instrumentalities of offence

1. The Parties shall grant each other mutual assistance in proceedings relating to forfeiture, freezing or confiscation of proceeds and instrumentalities of offence. The assistance may include actions aiming at securing proceeds and instrumentalities of offence till further proceedings.
2. The Requested Party shall, in conformity with the rules and conditions specified by its national law, submit to the Requesting Party the proceeds and instrumentalities to which this Article applies.

Article 23 Return of items

Upon request by the Requested Party, the Requesting Party shall as soon as possible return items furnished to it in the execution of a request under this Treaty, unless the possession of such items by the Requesting Party is necessary for the proceedings to which the request relates.

Article 24 Costs of mutual legal assistance

1. The Requested Party shall bear all costs related to execution of a request that occur on its territory, except for:

a) fees of experts and translators;
b) fees and travel costs of persons summoned,
c) costs incurred during the transport of persons temporary transferred.

2. Costs specified in paragraph 1 letters a, b and c are to be covered by the Requesting State.

3. If it becomes apparent that the execution of a request requires extraordinary expenses, the Parties shall consult to determine terms and conditions of the execution of the request, including to cover the costs related to the execution of the request.

PART THREE

EXTRADITION

Article 25 Obligation to extradite

The Parties agree to extradite to each other, upon request, pursuant to the provisions of this Treaty and in accordance with their national law, persons wanted for the purpose of carrying out criminal proceedings against them or executing on them a sentence.

Article 26 Extraditable offences

1. Extradition shall be granted in relation to any criminal offence committed in the territory of the Requesting Party which is considered as a criminal offence also under the law of the Requested Party or would constitute such an offence if committed in the territory of the Requested Party, punishable pursuant to the laws of both Parties with a maximum punishment of deprivation of liberty of at least one year or a more severe penalty. Extradition shall be granted also in respect to an offence committed outside the territory of the Requesting Party if the law of the Requested Party allows prosecution of such an offence if it had been committed outside its territory.
2. If an extradition for executing a sentence is sought, the period of deprivation of liberty to be served shall not be shorter than 6 (six) months at the moment of submission of the request.
3. If the request for extradition concerns two or more offences, each of which constitute an offence according to the law of both Parties, and, provided that one of them fulfils the conditions provided for in paragraphs 1 and 2, the Requested Party may grant extradition for all of those offences.
4. Extradition shall be granted also in respect to an offence irrespective of whether it is classified in the same category of offences or equally named by the laws of both Parties.

Article 27 Fiscal offences

1. Extradition may be granted also in respect to an offence against a law related to taxation, customs duties, foreign exchange control, transfer control or other fiscal matters.
2. Paragraph 1 shall be applicable also if the law of the Requested Party does not envisage the same type of taxes or custom duties or does not regulate in the same manner taxes, customs duties, foreign exchange, transfer or does not consider such an act as a criminal offence.

Article 28 Mandatory grounds for refusal of extradition

Extradition shall not be granted by the Requested Party if:

a) the execution of the request would prejudice sovereignty, security or public order of this Party,
b) the request relates to an offence of a political nature; for the purposes of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:
   i. For the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Supreme Council or any member of his family,
   ii. For the Republic of Poland offence against the Head of State or any member of his or her family,
   iii. offence in relation to which both Parties are under an international treaty obliged to grant extradition or to submit the case to its competent organs which would decide in the matter of launching criminal proceedings,
   iv. terrorist offence,
c) the request pertains to a person granted asylum in the territory of this Party,
d) the request relates to an offence under military law which would not be an offence under ordinary criminal law,
e) there are reasonable grounds for believing that the request for extradition has been made in order to investigate, prosecute, punish a person on account of his or her race, sex, age, disability, religion, national, ethnic or social origin, wealth, birth or other status, political or other opinions, or that that the execution of the request for assistance may result in deterioration of the person's situation for any of those reasons;
f) in relation to the offence for which extradition is requested criminal proceedings against the same person has been conducted in the territory of the Requested Party and the person has been finally convicted, acquitted, amnestied, or pardoned,
g) there are reasonable grounds for believing that the person to whom the request pertains would be or may be subjected in the territory of the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment or that this person's right to defence would not be guaranteed in criminal proceedings conducted against him or her,
h) the alleged criminal offence is punishable under the law of the Requesting Party by the death penalty and the Requesting Party does not provide sufficient assurance that such a penalty will not be ordered or, if ordered, will not be executed,
i) the carrying out of criminal proceedings or the execution of the penalty for offence for which extradition has been sought has become barred by lapse of time according to the law either of the Requesting Party or of the Requested Party.

Article 29 Extradition of nationals

1. Each Party shall not extradite its nationals.
2. In case of refusal of the extradition of its nationals, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent judicial authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with

documents and other evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 30 Optional grounds for refusal of extradition

Extradition may be refused if:

a) in the territory of the Requested Party criminal proceedings related to the same act or omission of the same person is pending,
b) the offence has been, according to the law of the Requested Party, wholly or partially committed in the territory of this Party,
c) the offence has been committed outside the territory of any of the Parties and the law of the Requested Party does not provide for possibility of prosecution of such an offence committed outside the territory of this Party,
d) request pertains to a person who has been granted refugee status,
e) request relates to a person convicted *in absentia* unless the Requesting Party guarantees that the case against the person whose extradition is requested will be reopened and his or her right of defence guaranteed,
f) the Requested Party, while taking into account the seriousness of the offence and the interests of the Requesting Party, considers that the extradition may not be carried out due to the age or state of health of the person to be extradited.

Article 31 Request for extradition

1. A request for extradition shall contain:

a) the name of the requesting authority,
b) first and last names of the person whose extradition is requested, information on his or her citizenship and, if available: location of the person as well as a description of his or her appearance, date and place of birth of the person, names of his or her parents, as well as photos, fingerprints and any other details enabling to identify such a person,
c) a description of the relevant facts of the case in relation to which extradition is requested,
d) legal qualification of the offence the request is related to, including punishments applicable for this offence by the law of the Requesting Party,
e) information on history of the proceedings,
f) text of relevant laws, including law on time limit for prosecution or punishment execution in relation to the offence for which extradition is sought.

2. To the request for extradition of a person against whom criminal proceedings are to be carried out shall be attached:

a) a certified copy of the arrest order issued by a competent judicial authority,
b) a certified copy of bill of indictment, if any, or of an order presenting charges to the person,
c) information justifying accusation of a person in case the offence had been committed in the territory of the Requested Party.

3. To the request for extradition of a person found guilty of commission of an offence for which extradition is requested shall be attached:

a) a certified copy of judgment of conviction,
b) information on the extent to which the sentence has been carried out and the

remainder of the sentence still to be served,

c) a certified copy of the warrant or arrest order issued by a competent judicial authority.

4. If a request does not contain sufficient information for its execution, it has not been drawn up or sent in accordance with this Treaty, the Requested Party may request the Requesting Party for excluding the lacks, drawing up or sending the request in accordance with this Treaty, setting the deadline not exceeding 45 (forty-five) days. Failure to eliminate abovementioned shortcomings by the Requesting Party shall be treated as withdrawal of the request.

Article 32 Decision on extradition

The Requested Party shall promptly notify to the Requesting Party, in line with Article 7 paragraph 1, its decision on extradition. If the decision is partially or wholly negative, it should be delivered with justification.

Article 33 Surrender

1. The place and time for surrender of the person to be extradited shall be agreed upon by the Parties. The Requested Party shall inform the Requesting Party on the date the extradited person had been deprived of liberty for the purpose of extradition.
2. The surrender of the person to be extradited shall take place within 30 (thirty) days from the notification of the Requested Party of the decision on extradition.
3. In case surrendering or taking over of the person to be extradited turned out to be impossible within the time limit mentioned in paragraph 2, the Parties shall agree upon another surrender date falling within the next 15 (fifteen) days.
4. If the surrender had not occurred within the time limits stipulated in paragraph 2 or 3, the person to be extradited shall be promptly set at liberty.

Article 34 Postponed surrender and temporary surrender

1. If a person whose extradition has been granted is, in the territory of the Requested Party, being prosecuted for an offence other than that for which extradition had been sought or is serving a sentence for an offence other than that for which extradition had been sought, the Requested Party may postpone his or her extradition; such a postponement may continue until the conclusion of such criminal proceedings or until the completion of service of such a sentence by this person. The Requested Party shall notify such a postponement to the Requesting Party.
2. The Requested Party may also, upon request by the Requesting Party, temporarily surrender a person mentioned in paragraph 1 for the purpose of carrying out criminal proceedings. A person temporary surrendered shall be kept in custody in the territory of the Requesting Party and delivered to the Requested Party promptly and in conformity with conditions agreed upon by the Parties. The period of such a deprivation of liberty shall be credited towards the sentence to be served.
3. Without prejudice to paragraph 1 the surrender of a person may also be postponed if it may endanger the extradited person's life due to his or her state of health. To this end it is necessary that the Requested Party submit to the Requesting Party a medical report made by an expert or by a competent health institution.

Article 35 Rule of speciality

1. The person extradited under this Treaty shall not be detained, prosecuted, convicted or subjected to service of any sentence or preventive measure in the territory of the Requesting Party for any offence he or she had committed before having been surrendered other than the offence for which the extradition was carried out, except for situations in which:

a) the Requested Party consents. To this end the Requesting Party shall draw up a request to which documents provided for in Article 31 shall be attached,

b) person extradited has not, having had the possibility to, left the territory of the Requesting Party within 45 (forty-five) days from the conclusion of the criminal proceedings, service of sentence or being set at liberty on any legal basis or, having left the territory of the Requesting Party, has voluntarily returned.

2. If in the course of criminal proceedings in relation to which a person had been extradited, the legal qualification of the offence for which the extradition had been granted was modified, the person extradited under this Treaty may be prosecuted and convicted for such a modified offence if both offences are based on the same facts, the modified offence is extraditable or is a lesser form of the offence for which the extradition had been granted.

Article 36 Re-extradition to a third party

A person extradited under this Treaty cannot be subsequently surrendered to a third party for an offence committed before such an extradition, unless the Requested Party consents. To this aim the Requesting Party shall file a request pursuant to Article 31.

Article 37 Provisional arrest

1. In case of urgency, before filing a request for extradition, the Requesting Party may request a provisional arrest of a person. Such a request may be transmitted directly between the Central Authorities in a manner indicated in Article 7 paragraph 3 or via International Criminal Police Organization (INTERPOL) or by any other means agreed upon by the Parties.
2. The request for provisional arrest shall contain a statement of assurance that the Requesting Party intends to subsequently deliver a request for extradition. It shall also include data necessary for identification of the person whose extradition is requested, his or her location, if known, and a short description of facts of the case, indication of relevant provisions of criminal law, as well as information that an arrest order or a judgment of conviction have been issued.
3. The person arrested pursuant to this Article shall be set at liberty within 45 (forty-five) days from the date of arrest if a request for extradition had not been submitted. In especially justified cases the Requesting Party may, before the expiration of the abovementioned time limit, request to have it prolonged by 15 (fifteen) days.
4. Setting the arrested person at liberty in line with paragraph 3 is without prejudice to reopening extradition procedure if such a request is submitted subsequently.

Article 38 Surrender of items related to offence

1. Upon request of the Requesting Party, in compliance with its national law, the Requested Party shall, seize the items found on its territory and which the person sought has at his disposal and, when extradition is granted, shall surrender those items to the Requesting Party. For the purposes of this Article the following items are subject to seizure and subsequent surrender to the Requesting Party:

a) the items used to commit the offence or any other item or instrumentality that may serve as evidence;

b) the items deriving from the offence that have been found at the disposal of the person sought or have been discovered later.

2. The surrender of any of the items indicated in paragraph 1 shall be made even when extradition, although already granted, cannot be affected due to the death, disappearance or escape of the person sought.
3. The Requested Party may, for the purpose of carrying out any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of the above-mentioned items until the conclusion of such proceedings or temporarily surrender them on condition that the Requesting Party undertakes to return them.
4. The surrender of the items indicated in this Article shall not prejudice any legitimate rights or interests over those items of the Requested Party or any third party. Where these rights or interests exist, the Requesting Party shall return free of charge to the Requested Party or third party the surrendered items, as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

Article 39 Concurrent requests

In case of receiving requests for extradition from two or more states concerning the same person, the Requested Party, taking into consideration all circumstances, including the seriousness of the offence, place and time of its commission, the respective dates of receiving requests, citizenship and location of the person sought as well as the possibility of subsequent extradition of the person to another state, decides to which state the person is to be extradited. The Requested Party shall notify the Requesting Party about its decision.

Article 40 Costs of extradition

1. The Requested Party shall take all the necessary measures relevant to the procedure originated by the request for extradition and bear the relevant expenses.
2. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 38.
3. If it becomes apparent that the execution of a request requires extraordinary expenses, the Parties shall consult to determine terms and conditions of the execution of the request, including cover of costs related to the fulfilment of the request.
4. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the Requesting Party as

well as the expenses of the transit indicated in Article 10.

PART FOUR

TRANSFER OF SENTENCED PERSONS

Article 41 Obligation to transfer sentenced persons

1. The Parties agree on transferring to each other, upon request and in conformity with the provisions of this Treaty and their national laws, a person sentenced in the territory of one Party in order to serve a sentence of deprivation of liberty in the territory of the other Party.
2. A sentenced person or his or her legal representative may express the sentenced person's interest in being transferred under this Treaty. Such an interest may be expressed to the Sentencing Party or to the Executing Party.
3. Transfer may be requested by either the Sentencing Party or the Executing Party.

Article 42 Obligation to inform the other Party

1. If a sentenced person has expressed to the Sentencing Party an interest in being transferred under this Treaty, that Party shall so promptly inform the Executing Party.
2. The information shall include:

a) the complete name of the sentenced person, as well as date and place of his or her birth,
b) the address of the sentenced person in the Executing Party,
c) the description of the offence,
d) the type, duration and date of commencement of the sentence.

3. If a sentenced person has expressed to the Executing Party an interest in being transferred under this Treaty, the Sentencing Party shall transmit to that Party, upon its request, the information referred to in paragraph 2.
4. A sentenced person shall be informed in writing of any action taken under the preceding paragraphs by the Sentencing Party or by the Executing Party, as well as of any decision concerning the request for transfer taken by either Party.

Article 43 Obligation to inform sentenced persons

The Sentencing Party shall inform any sentenced person to whom this Treaty may apply on the text of this Treaty. Such an information shall be provided in a language comprehensible to a sentenced person. This does not exclude the right of the Executing Party to provide a sentenced person with such information.

Article 44 Conditions for transfer

1. Transfer under this Treaty is accomplished only if the following conditions are fulfilled:

a) the sentenced person is a citizen of the Executing Party,

b) on the date of receiving the request for transfer the part of the sentence still to be served is of at least six months unless otherwise agreed,
c) the judgment of conviction is final and enforceable,
d) the sentenced person consents to transfer or such a consent is given by the person's legal representative, if one of the Parties considers this necessary due to the person's age or physical or mental state,
e) act or omission upon which the judgment has been based constitutes an offence under the law of the Executing Party or would be an offence if committed on its territory,
f) both the Sentencing Party and the Executing Party consents to the transfer.
2. The Sentencing Party may refuse the transfer of a sentenced person if:
a) this person has not paid fines or damages imposed on him or her in relation to the conviction till their payment,
b) the transfer would prejudice the sovereignty, security or public order of this Party.

Article 45 Consent of the sentenced person

1. The Sentencing Party shall guarantee that the person whose consent for transfer is required according to Article 46 paragraph 1 letter d has expressed it before a competent judicial authority freely and while being aware of its legal consequences.
2. The sentenced person cannot withdraw his or her consent for transfer.

Article 46 Request for transfer of a sentenced person

1. A request for transfer of a sentenced person shall include:
a) information on the authority issuing the judgment of conviction,
b) information on the identity and address of the sentenced person in the Executing Party,
c) information on the sentence imposed,
d) information on the consent for transfer by the sentenced person or his or her legal representative.
2. Documents referred to in Article 47 shall be attached to the request.
3. To the request for transfer of a sentenced person Article 7 apply respectively.
4. If a request does not contain sufficient information for its execution, it has not been drawn up or sent in accordance with this Treaty, the Executing Party may request the Sentencing Party to provide promptly required information.

Article 47 Supporting documents

1. Before submitting a request for transfer or before deciding in the matter of transfer, both the Sentencing Party and the Executing Party may ask for acquiring the documents specified in paragraphs 2 and 3.
2. The Executing Party shall, upon request, provide the Sentencing Party with:
a) a document confirming that the sentenced person is a citizen of the Executing Party,
b) text of laws stipulating that the act or omission upon which the judgment of conviction has been based constitute an offence under the law of the Executing Party or would constitute such an offence if committed in its territory.

3. If the request for transfer is submitted, the Sentencing Party shall provide the Executing Party with:

a) a certified copy of a judgment of conviction with a confirmation of its being final and enforceable,
b) text of laws on which the sentence has been based,
c) information on the date of the end of the sentence to be served, on the part of the sentence that has already been served, including information on pre-trial detention and other facts relevant for the enforcement of the sentence,
d) information on consent for transfer by the sentenced person,
e) whenever appropriate, any medical or social reports on the sentenced person, information about his or her treatment in the Sentencing Party, and any recommendation for his or her further treatment in the Executing Party.

Article 48 Decision on transfer

The Parties shall promptly notify each other, in line with Article 7 paragraph 1, their decisions on the transfer. If the decision is negative, it should be delivered with justification.

Article 49 Transfer

A transfer of a sentenced person is carried out in time and place agreed upon by the Parties. The convoy of the person shall be ensured by the Executing Party.

Article 50 Enforcement of sentence

1. The Executing Party is bound as to the type of the sentence and its duration specified in the judgment of conviction issued by the Sentencing Party and it shall enforce the sentence according to its national law. The enforcement of the sentence should, as far as possible, correspond with the sentence imposed in the Sentencing Party. No sentence shall be enforced by the Executing Party in such a way as to extend it beyond the period specified in the judgment of conviction.
2. Only the Sentencing Party is competent to decide on any application for review of the judgment.
3. The enforcement of the sentence after the transfer has been carried out is governed by the law of the Executing Party.
4. The sentence served in the Sentencing Party shall be credited towards the sentence to be enforced in the Executing Party.

Article 51 Amnesty and pardon

1. The sentenced person may be subject to amnesty granted by the Sentencing Party or the Executing Party.
2. The sentenced person may be subject to pardon granted by the Sentencing Party. If the pardon is requested in the Executing Party, such pardon may be granted only after the Sentencing Party provides its position in this matter in accordance with its national law.

Article 52 Termination of enforcement of sentence

The Executing Party shall terminate enforcement of the sentence as soon as it is informed by the Sentencing Party of the issuance of any decision resulting in the sentence ceasing to be enforceable.

Article 53 Information on the enforcement of sentence

1. The Parties shall notify each other circumstances relevant to the enforcement of a sentence.
2. The Executing Party shall provide information to the Sentencing Party concerning the enforcement of a sentence:

a) upon request of the Sentencing Party,
b) if the sentence has been completed or is considered as completed;
c) if the sentenced person has escaped before completion of the sentence.

3. The Sentencing Party shall provide to the Executing Party information concerning:

a) amnesty or pardon of the sentenced person,
b) revocation or amendment of the sentence imposed on the transferred person,
c) issuance of a decision resulting in the sentence ceasing to be enforceable.

Article 54 Costs of transfer

1. Costs of the transfer, including convoy, shall be borne by the Executing Party unless the Parties agree otherwise.
2. Costs occurred merely in the territory of the Sentencing Party shall be covered by this Party.
3. If it becomes apparent that the execution of a request requires extraordinary expenses, the Parties shall consult to determine terms and conditions of the execution of the request, including cover of costs related to the fulfilment of the request.

PART FIVE

FINAL PROVISIONS

Article 55 Consultation

1. The Central Authorities shall, if necessary, conduct consultations aiming at the most efficient application of this Treaty. The Central Authorities may also agree on such practical measures that may appear essential for facilitating the implementation of this Treaty.
2. If the Parties should not be able to reach an agreement, all disputes arising from the interpretation or application of this Treaty shall be settled through diplomatic channels.

Article 56 Entry into force, amendments, scope of application and termination of this Treaty

1. The Parties shall notify each other of the internal procedures required for the entry into force of this Treaty. The Treaty shall enter into force after 30 (thirty) days from the date of the receipt of the later notification.
2. This Treaty is concluded for an unlimited period of time.
3. This Treaty may be amended with the mutual consent of the Parties. The amendments shall enter into force in accordance with the procedure set out in paragraph 1.
4. This Treaty shall apply to the requests submitted after its entry into force even if the offence upon which the request is based had been committed before its entry into force or even if the judgment had been issued before its entry into force.
5. Either Party may terminate this Treaty by notification at any time. Termination shall become effective after 6 (six) months from the date of the receipt of the notification by the other Party. Termination of this Treaty shall not affect pending proceedings or enforcing sentences of persons transferred under this Treaty.

IN WITNESS WHEREOF, the authorized representatives of the Parties hereby sign this Treaty.

DONE at Abu Dhabi day of 22nd of September 2022 in two original texts, each in the Arabic, Polish and English languages, all texts being equally authentic. If there is any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR

the United Arab Emirates

FOR

the Republic of Poland